الأمم المتحدة

A/63/PV.91

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثالثة والستون

الجلسة العامة ٩١

الاثنين، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، الساعة ١٢/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ديسكوتو بروكمان ..... (نيكاراغوا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/١٠.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في البند ٧ من جدول الأعمال في جلستها العامة الثالثة والأربعين، المعقودة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ولتمكين الجمعية العامة من النظر في هذا البند بناء على طلب العديد من الدول الأعضاء، يتعين إعادة فتح باب النظر في البند ٢٠ من جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إعادة فتح باب النظر في البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): هل لي أيضا أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع فورا في النظر في البند ٢٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

الحالة في أمريكا الوسطى: التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلام وحرية وديمقراطية وتنمية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بأسى بالغ واستياء شخصي شديد افتتح هذه الجلسة العامة للنظر في الانقلاب الذي وقع أمس، الأحد ٢٨ حزيران/يونيه، الذي عطل الحكم الديمقراطي والدستوري للرئيس خوسيه مانويل ثيلايا روساليس في جمهورية هندوراس.

واستجابة لطلبات عاجلة من العديد من الدول الأعضاء، أرى من مسؤوليتي وواجبي أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى هذا الاعتداء الشنيع على الديمقراطية في هندوراس حتى يتسنى لنا النظر في السبل الكفيلة باستعادة الحكومة الشرعية للرئيس ثيلايا بصورة سلمية خلال الساعات والأيام القادمة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

09-38586 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وبحكم انتمائي إلى نيكاراغوا، فإنني أشعر بالحزى لوقوع هذا الانقلاب في أمريكا الوسطى خلال فترة رئاستي للجمعية العامة. إنه يعود بنا إلى عهد آخر كنا نأمل أنه بات الآن كابوسا من الماضي البعيد. لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سجل مشين لكونها المنطقة التي شهدت أكبر عدد من الانقلابات العسكرية في العالم. وهذا سجل لا مكان له في القرن الحادي والعشرين.

وقع الانقلاب الأول الذي زُعم أنه مناهض للشيوعية ضد حكومة الرئيس جاكوبو اربينس غوسمان المنتخبة ديمقراطيا في غواتيمالا المجاورة في عام ١٩٥٤. وفي السبعينات والثمانينات، تعرض كل بلد في القارة تقريبا للإذلال والاستعباد والأعمال الوحشية والانتهاكات على يد أنظمة عسكرية اغتصبت السلطة من أجل تعزيز مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ووكلائها المحليين، الذين زعموا دائما أن دافعهم هو الحاجة للدفاع عن فهمهم الخاص للديمقراطية والحرية.

تلك كانت سنوات قمعية دامية تعرض خلالها أفضل عمالنا ومزارعينا وطلابنا وفنانينا وساستنا للخطف أو السجن أو الاغتيال أو المنفى القسري. كانت تلك عقود ضائعة من تطور منطقتنا، ولم نتمكن من استعادة الحكم الديمقراطي في أنحاء المنطقة إلا في السنوات الأخيرة. لكن مجتمعاتنا روعت باستمرار جراء الفظائع المرتكبة لتأمين أرباح الشركات والأسواق التي لا تحدها قيود.

صباح يوم الأحد، أمس – وفي الساعة الرابعة صباحا بتوقيت هندوراس، اجتاح ملثمون مسلحون بأسلحة آلية مقر إقامة الرئيس ثيلايا وأرسلوه عنوة إلى المنفى في كوستاريكا. وهذا أول انقلاب يقع في المنطقة منذ انتهاء الحرب الباردة. لكنها، ليست أول محاولة. إن القوى الرجعية التي لم تعبأ مطلقا للأعداد المتزايدة من المحرومين في بلادنا، نشعر بالقلق الآن للحركات القوية بصورة ملحوظة التي أتت إلى السلطة بحكومات تقدمية ردا على العواقب المروعة التي تسببت فيها سياسات الليبرالية الجديدة المناهضة للشعوب.

ولنتذكر الانقلاب الفاشل ضد حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في عام ٢٠٠٢، والمحاولات المستمرة لزعزعة الاستقرار التي تسعى لتعطيل أول رئاسة لممثل للشعب الأصلي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. يجب أن نتأكد من أن هذا العمل المخزي في هندوراس سينتهي أيضا بالفشل الذريع.

لقد ردت المنطقة بغضب ومطالب بإعادة الحكومة الشرعية فورا. وأصدرت منظمة الدول الأمريكية إعلانا مسؤولا جدا وجيدا، وشجبت مجموعة ريو والبديل البوليفاري للأمريكتين ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى جميعا ذلك العمل العسكري في هندوراس. واستنكره الزعماء في أنحاء العالم.

ومن المناسب والمهم الآن أن يضم المجتمع العالمي برمته، مجموعة الـ ١٩٢ بلدا الأعضاء في الجمعية العامة، صوته لإبراز الرفض العالمي لهذه الجريمة. لندين مرتكبيها بإجماع لا يجعل نظاما يدعمه الجيش في هندوراس قادرا على الصمود أمام انتقاد العالم ورفضه.

واليوم نختتم مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية، الذي بدأ يوم ٢٤ حزيران/يونيه. لقد أعرب الكثير من الدول الأعضاء عن القلق بشأن الاضطرابات الاجتماعية وانعدام الاستقرار السياسي الناجمين عن الكارثة الاقتصادية الحالية التي يتعرض لها كل بلد تقريبا في أنحاء العالم. ومن شأن هذا أن يزيد من حدة الاضطرابات الناجمة عن الانقلاب العسكري الإجرامي في هندوراس، والذي نأمل أن يكون عمره قصيرا للغاية.

إن الدعوة إلى إجراء تعديل دستوري لتمديد فترات الولاية الرئاسية، بالقطع، ليست غير شرعية بأي شكل من الأشكال. وعلى مر الـ ١٥ عاما الماضية، أجريت في عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، ومنها الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وإكوادور وبيرو وفنزويلا، استفتاءات على اقتراحات مماثلة، واعتمدت في أحيان كثيرة تشريعات جديدة بدون حوادث تذكر.

يجب كشف القوى التي تقف وراء هذه الجريمة وتقديمها إلى العدالة. والأهم، يجب ألا نسمح لها باستغلال الاضطراب الاقتصادي لتعود إلى سابق عهدها. يجب أن نسمح لشعوب العالم باختيار حكوماتها بنفسها وأن يُسمع صوتها، الذي يطالب بالعدالة والمشاركة في مجتمعاتها واقتصاداتها. علينا ألا ندع تلك الأصوات تتلاشى، لأننا عندئذ سنكون جميعا ضعفاء ينتظرنا مستقبلا حالك.

إنني أعلن تضامني الكامل وغير المشروط مع الرئيس خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، الرئيس الشرعي الوحيد والمنتخب ديمقراطيا والدستوري لدولة جمهورية هندوراس. يحيا شعب هندوراس!

وأود أن أبلغ الأعضاء أيضا أنني، كرئيس للجمعية العامة، أرسلت رسالة إلى رئيس هندوراس خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، أدعوه فيها للحضور إلى الأمم المتحدة لمخاطبة الجمعية العامة في أقرب وقت ممكن لموافاتنا بتقرير مستكمل عن الأحداث في بلده.

السيد ريينا إيدياكيث (هندوراس) (تكلم بالإسبانية): أنا هنا في لحظة أليمة في تاريخ هندوراس، ولكننا واثقون بأن هذه فترة انتقالية سيخرج النظام الديمقراطي للبلد منها أكثر قوة. وأنا هنا أيضا لتمثيل الرئيس الشرعي لجمهورية هندوراس، السيد خوسيه مانويل ثيلايا روساليس. من العار أنه ما زالت تحدث انقلابات. فقد كنا نأمل أنها أصبحت أشياء من الماضي، لكن القوى المناهضة للشعوب والديمقراطية تطل برأسها مرة أخرى.

هذا بيان كنت أُفضل، شأني شأن أي ممثل آخر في القاعة، ألا أضطر لإلقائه. فليس من المحبب أن تكون مضطرا لإدانة اعتداء على نظام أنشئ بطريقة دستورية وديمقراطية وبالاحترام الكامل للقانون والتفويض الأسمى لشعب هندوراس بإدارة مستقبل البلد، وهي حكومة اختيرت بصورة شفافة في انتخابات حرة تماما راقبها المجتمع الدولي بأسره.

إنني أود أن أتكلم عن الديمقراطية – ما هي وكيف يمكن صونها ومن الذين تعود عليهم بالفائدة ولماذا هي بمثل هذه الأهمية الحاسمة لحياتنا وحياة شعوبنا اليوم. فالديمقراطية تعني بالتأكيد اشتراك المواطنين في انتخاب الزعماء الذين سيديرون مستقبلهم مع الالتزام التام بالقانون واحترام الأقليات والأغلبيات على السواء وبدون تمييز من أي نوع. وهي تعني، في المقام الأول، مشاركة الجميع في حكومة تخدم الشعب الذي ينتخبها على أساس المساواة بالاقتراع السري المباشر. والديمقراطية لا تعود على الشعب سوى بالنفع. ولا نغالي بالقول إن الحضارة كما نعرفها اليوم لم تكن لتوجد لولا الديمقراطية. وبالتالي، فإن انعدام الديمقراطية له عواقب وخيمة جدا تؤثر على التنمية البشرية للكوكب.

واليوم، خسرت بلادي نظام حكمها الديمقراطي نتيجة انقلاب على رئيسها الشرعي، خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، الذي أُبعد إلى بلد آخر في منتصف الليل. وبينما تنتهك حقوقه الإنسانية، جرى احتجاز بعض زملائه المقربين وسادت حالة ألَّبت قسما من السكان على القسم الآخر، بما في ذلك الجنود والأسر، وعرقلت ممارسة جميع أبناء هندوراس لحقوقهم. ووجدت القوى شديدة المحافظة في فكرة استشارة الشعب في استفتاء غير ملزم كان من المقرر

إجراؤه في يوم أحد من حزيران/يونيه لتحديد ما إذا كان يوافق على إجراء تغيير في الانتخابات العامة المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر وما إذا كان يتعين إنشاء جمعية وطنية تأسيسية للتأكد مما إذا كان شعب هندوراس يريد تحسين هيكل الدستور أم لا، سببا كافيا للخروج على النظام الدستوري في هندوراس.

والدعوة إلى إجراء استفتاء لمعرفة رأي شعب هندوراس لم تنتهك الدستور أو القانون بأية صورة. ولم تتجاوز سلطات الرئيس أو دستور هندوراس الذي تعهدنا جميعا باحترامه والذي يمنح الرئيس سلطة الدعوة إلى إجراء استفتاءات أو أي إجراء آخر يهدف إلى معرفة إرادة الشعب. وأراد الرئيس تعزيز ديمقراطية هندوراس، وهو ما يطالب به الشعب بقوة وهو ما كلفنا غاليا وما نحتاج إليه بشدة.

في أوائل عام ٢٠٠٩، أرسل الرئيس خوسيه مانويل ثيلايا رساليس خطاب تهنئة إلى الرئيس المنتخب للولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما. وقال فيه إن فوزه التاريخي يؤكد مجددا أن القيم المقدسة للتسامح الديمقراطي هي أفضل أدوات مكافحة الإقصاء الاجتماعي والتمييز في مجتمع حر يحترم الحقوق المدنية. وقال الرئيس أيضا إننا جميعا نمر بأزمة عالمية طالت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية السياسية وتغير المناخ وانعدام الأمن والإرهاب، في جملة أمور. وكانت نظريته آنذاك مثلما هي الآن، أن ثمة حاجة ملحة لكي نكرس أنفسنا جميعا لتصميم هيكل ديمقراطي عالمي جديد لصالح الأغلبية العظمى من المحرومين.

ويحدونا الأمل في أن تدين الجمعية العامة اليوم الانقلاب في هندوراس إدانة شاملة وأن تطالب باستعادة المهام الشرعية لرئيس البلاد وباحترام حقوق الإنسان للجميع وعدم الاعتراف بأية حكومة تُشكل نتيجة الانقلاب، وذلك مثلما فعل الاتحاد الأوروبي ومجموعة ريو والبديل البوليفاري للأمريكتين ومنظومة التكامل لأمريكا الوسطى والشعوب الشقيقة والحكومات في الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والمكسيك وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي.

ونعرب عن تقديرنا الكبير للبلدان الشقيقة في أمريكا اللاتينية لدعمها غير المشروط. ونشكر كوستاريكا بصفة خاصة على كرم وفادتها في استضافة الرئيس ثيلايا في هذه الأوقات العصيبة للغاية. كما نشعر بالامتنان بصفة خاصة لحكومة نيكاراغوا التي دعت، هي وكوستاريكا، الرئيس للمشاركة في اجتماع الرؤساء المعقود حاليا في ماناغوا. والدور الآن على الجمعية العامة، التي تنادي دوما بالديمقراطية والمساواة بين الدول، لكي تعلن رأيها. وأمام الجمعية أيضا فرصة تاريخية لإظهار قدرتها على وضع المقاصد والمبادئ التي أنشئت من أجلها موضع التنفيذ.

ونحن ممتنون أيضا لرئيس الجمعية العامة والأمين العام اللذين وجها بكل وضوح ودقة ثلاثة نداءات أساسية. يتعلق النداء الأول بإنقاذ حياة الرئيس وأسرته واحترام حقوق جميع أبناء هندوراس. ثانيا، طَالَبَا بعودة رئيس الجمهورية إلى الممارسة الكاملة لمهام الرئاسة التي انتُخب من أجلها. ثالثا، طَالَبَا برفض أي حكومة غير شرعية تغتصب مكان رئيس الجمهورية تحت أي ذريعة. وتحقيقا لتلك الغاية، ستغدو هندوراس ممتنة لجميع دول العالم إلى الأبد.

فَليبارك الله الأمم المتحدة والعالم وهندوراس في هذه اللحظة التاريخية.

السيد باليرو بريكينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية. والدول الأعضاء في منظمة التضامن والتحول الجديدة هذه هي إكوادور،

أنتيغوا وبربودا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، كوبا، نيكاراغوا، هندوراس، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

ونص البيان الذي سأتلوه بعد هُنيهَة أقره أمس الممثلون الدائمون للدول الأعضاء في البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية لدى الأمم المتحدة، بالتشاور مع أعلى مستويات السلطة الوطنية في دولهم. وبالتالي، فإنه يجسد آراء رؤساء الدول بشأن المسألة قيد النظر اليوم. ونصه كما يلي:

”إن الدول الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية الممثَّلة في الأمم المتحدة:

”ترفض وتدين الانقلاب على الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، خوسيه مانويل ثيلايا، الذي قامت به القوات المسلحة الهندوراسية بالتواطؤ مع الأوليغاركية والقوى الرجعية في ذلك البلد؛

”تطالب بعودة سيادة القانون فورا في جمهورية هندوراس وعودة مانويل ثيلايا، الرئيس الدستوري الشرعي لذلك البلد، إلى تولي مهام منصبه؛

”تعلن أن حكوماتها لا ولن تعترف بأية حكومة غير حكومة الرئيس مانويل ثيلايا المنتخبة ديمقراطيا؛

”تحث المجتمع الدولي على عدم الاعتراف بأية حكومة غير الحكومة الشرعية للرئيس مانويل ثيلايا؛

”تحث القوات المسلحة الهندوراسية على العودة إلى ثكناتها فورا تفاديا لوقوع حوادث قد تفضي إلى سفك دماء؛

”تناشد العناصر الديمقراطية في القوات المسلحة مساندة الرئيس مانويل ثيلايا وشعبه؛

”تطالب بالإفراج الفوري عن وزيرة الخارجية، باتريشيا روداس، التي اختطفتها القوات المسلحة الهندوراسية، وباحترام حياتها وكرامتها؛

”تدين ما ارتكبته القوات المسلحة الهندوراسية من اختطاف وإساءة معاملة لسفراء فنزويلا وكوبا ونيكاراغوا، وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي؛

”تطالب بالاحترام الكامل لحياة وكرامة أسرة الرئيس ثيلايا وجميع أعضاء الحكومة الهندوراسية؛

”تطلب إلى معالي السيد ميغيل ديسكوتو بروكمان، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد جلسة للجمعية العامة فورا للنظر في هذا الانهيار في النظام الدستوري في جمهورية هندوراس؛

”تعرب عن تضامنها مع المظاهرات الديمقراطية التي تعكس نبض الجماهير التي قام بها شعب هندوراس الذي يطالب بعودة الرئيس مانويل ثيلايا إلى تولي مهامه ويناضل من أجل المبادئ الديمقراطية التي انتهكت؛ و

”تعرب عن تضامنها غير المشروط مع الرئيس خوسيه مانويل ثيلايا“.

وقد وقَّع على هذا البيان جميع الممثلين الدائمين للبلدان المذكورة آنفا، في نيويورك عصر يوم أمس، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

وبموافقة رئيس الجمعية العامة، أود أن أدلي الآن ببعض الملاحظات باسم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية لأعرب بصورة مشددة وقاطعة عن دعمنا لحكومة الرئيس ثيلايا، والمطالبة بتنحي الحكومة التي استولت على السلطة

عن طريق الانقلاب، والدعوة إلى عدم الاعتراف بالحكومة التي فُرِضت بالقوة، والمطالبة بعودة الرئيس ثيلايا فورا وبدون شروط إلى ممارسة المهام التي انتُخِبَ من أجلها عن طريق تصويت شعبي.

وباسم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، نود أن نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة لترديد أصوات العالم بشأن هذه المسألة. كما نهنئه على مواقفه الثابتة والشجاعة دفاعا عن الديمقراطية، وحق الشعوب في انتخاب حكوماتها، وعلى دعمه لعملية التغيير الجارية في قارتنا عموما. وعملية التغيير تلك جارية في هندوراس، لذلك، جمعتنا قضية هندوراس اليوم في الجمعية العامة.

إن فجر عهد القوى الشعبية يبزغ في أمريكا اللاتينية. هناك عالم جديد يتشكل. وسيكسر ذلك قالب ديمقراطية النخب، الديمقراطية القديمة لزعماء ماليين واقتصاديين وسياسيين فاسدين يقمعون الشعوب لخدمة مصالح عابرة للحدود الوطنية – وبعبارة أخرى، النظم الديكتاتورية الليبرالية الجديدة التي تنكر حقوق الإنسان. هنا وهناك، تضطلع أشكال جديدة وتعددية من الديمقراطيات التشاركية بدور ريادي في تلك العملية، وكما يدرك الأعضاء، فإن الانقلاب في هندوراس لن يوقف تلك العملية. ولذلك، يجب أن تدعم بلدان العالم استعادة الديمقراطية وتساعد في دحر هذه المحاولة الجديدة لعكس مجرى التاريخ.

في الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن الماضي، عبر التعذيب وعشرات الآلاف من حالات الخطف والقتل وأعمال إرهاب الدولة للإطاحة برؤساء أو اغتيالهم، مثل سلفادور أليندي وخوان خوسيه توريس، سُحِق الأمل لكنه لم يدمر. إن الأمل يولد من جديد في كل مكان، لقد أصبحت هندوراس نقطة أساسية لتقرير حاضر ومستقبل الديمقراطية، ليس في أمريكا اللاتينية فحسب. ولهذا السبب، لا يسعنا أن نسمح بسقوط هندوراس في الأيادي القذرة لقادة الجيش الرجعيين المؤيدين للانقلاب وحكم القلة.

إن نفس قوى الظلام تدعو مرة أخرى إلى العنف والتخطيط للاغتيالات والانقلابات – في فنزويلا بالأمس القريب ومؤخرا في بوليفيا، وإكوادور واليوم في هندوراس – وتسعى إلى تدمير هذه الصحوة وميلاد وإعادة ميلاد كفاح الشعوب، لكنها لن تتمكن من وقف مسيرة الديمقراطية والثورية في قارتنا. لن تكون لها الغلبة، لن تعود.

لقد اندلعت الشرارة وها هي تنتشر تدريجيا لتصبح روح السلام. إنها تنتشر كالبشارة – رسالة باسم الأرض والبحار والأنهار والبشر وكل مظاهر الحياة، تقول لا للموت ونعم للأمل في أن يحرر الناس والأرض والبشرية والطبيعة، معا، أنفسهم. لن يسود الطغاة وجيوش الرجعية، أولئك الذين باعوا أرواحهم للشيطان. على النقيض من ذلك، يرتفع اليوم صوت الشعوب الأصلية والعمال والجنود الوطنيين والنساء والمفكرين والشباب – كل أولئك الذين لم يكن لهم صوت ذات يوم – بقوة الريح، ويبذرون بذور الحرية في أنحاء العالم.

ليس من قبيل الصدفة أن أطيح بالرئيس ثيلايا، لأنه أراد التشاور مع شعبه كي يفتح الطريق أمام مشاركة شعبية وديمقراطية جديدة وقد تشربت بروح الشعب والعدالة الاجتماعية. هذا ما تخشاه القلة الحاكمة، إنهم مستعدون لانتهاك أي قانون وارتكاب أي جريمة لوقف عمليات التغيير وبث روح جديدة. يعتقدون أن من الممكن أن يفعلوا ذلك، وحاولوا بآلاف السبل. ولهذا، يتآمرون في فنزويلا وبوليفيا وإكوادور وبلدان أخرى كثيرة في قارتنا، ويشنون الحملة ضد جمهورية كوبا الباسلة. إنها مؤامرة دولية ضد قوى التغيير.

نحن لا نقبل ولن نقبل الانقلاب ضد الرئيس ثيلايا. لن نقبل أي رئيس آخر. نحن واثقون من أن ديمقراطية مستوحاة من الشعب، ديمقراطية تشاركية رائدة ترسخت في هندوراس وأن هذا الشكل الجديد من الديمقراطية سيخرج قويا من هذه العملية. نأمل ألا تطلق القلة الحاكمة من الجنرالات والمدنيين النار على شعب هندوراس. وإذا فعلوا سيجدون مفاجأة بانتظارهم. ليس بإمكانهم أن يعولوا على الإفلات من العقاب الذي تمتعت بها أنظمة ديكتاتوريات أخرى في عصور سالفة. لقد تغير الزمن، إنه عصر التغيير، عصر التجديد، عصر التحول، بل عصر الثورة.

إننا نعرب عن تضامننا القوي مع المظاهرات الشعبية في هندوراس من أجل الديمقراطية والكرامة وعودة الرئيس خوسيه مانويل ثيلايا. إن شعب هندوراس لن يكون وحده في هذه المرحلة الحاسمة من التاريخ.

ونرحب بالدعم الذي أبدته منظمات دولية كثيرة بمختلف أنواعها وأعرب عنه رؤساء دول في شتى أنحاء العالم في شجب الانقلاب والدعوة إلى عودة الرئيس ثيلايا إلى السلطة. لكننا نرغب في إصدار تحذير خطير من أن الانقلاب في هندوراس ليس حدثا منعزلا، إذ يجري نسج وتنفيذ مؤامرات معادية كلية للثورة في أنحاء العالم ضد تلك الشعوب والحكومات التي ترفع رايات الحرية وتقرير المصير والسيادة. واليوم، يجب أن نبني وننسق جبهة دولية كبرى من أجل الديمقراطية وضد الفاشية – التي تظهر مرة أخرى هنا وهناك، كما بدا في الانتخابات الأوروبية الأخيرة – ضد العنف ومن أجل السلام. تلك مهام ضرورية الآن.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): منذ البداية، شجبت حكومة المكسيك بصورة قاطعة، اعتقال الرئيس الدستوري لهندوراس وناشدت كل الأطراف المعنية الاستعادة الفورية لسيادة القانون والمؤسسات والقيم الديمقراطية، إضافة إلى عودة الرئيس ثيلايا روساليس إلى منصبه.

أود الآن الإدلاء بالبيان التالي باسم مجموعة ريو، التي تمثل كل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر والكاريبي.

”تعرب مجموعة ريو عن إدانتها الشديدة للانقلاب الذي وقع في جمهورية هندوراس، والذي انتهك النظام الدستوري الديمقراطي في ذلك البلد بعزل الرئيس الدستوري خوسيه مانويل ثيلايا روساليس من منصبه بطريقة غير مشروعة. وترفض مجموعة ريو أيضا استعمال القوة المسلحة والاحتجاز التعسفي لرئيس السلطة التنفيذية الذي أجبر على مغادرة هندوراس.

”وترى مجموعة ريو أن انتهاك النظام الدستوري أمر غير جائز وغير مقبول وأنه يشكل ممارسة ترفضها مجتمعات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضا مطلقا. وتؤكد مجموعة ريو مجددا أن الالتزام بالقيم والمبادئ الديمقراطية والاحترام الصارم للنظام الدستوري وسيادة القانون ينبغي تغليبهما على جميع الخلافات السياسية.

”وتبدي الدول الأعضاء في المجموعة استعدادها الكامل للإسهام في استعادة النظام الدستوري في هندوراس على الفور. كما تهيب بجميع الجهات السياسية الفاعلة في جمهورية هندوراس تفادي العنف وتطالب باستعادة الرئيس الدستوري الشرعي للجمهورية، خوسيه مانويل ثيلايا روساليس، وجميع السلطات الأخرى المشكَّلة ديمقراطيا، لمهامهم على الفور ودون شروط“.

وأود أن أضيف أن باتريشيا روداس، وزيرة خارجية جمهورية هندوراس، وصلت إلى المكسيك أمس وستتوجه اليوم إلى ماناغوا بصحبة رئيس المكسيك فليبي كالديرون هينوخوسا لحضور اجتماع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى الذي يعقد هناك. فالمحافل الإقليمية تستجيب لأزمة هندوراس.

ومن الأهمية بمكان أن تأخذ الجمعية العامة في اعتبارها أن المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية وافق أمس على إعلان قرر فيه، أولا، أنه يدين بشدة الانقلاب على حكومة هندوراس المنشأة دستوريا واحتجاز الرئيس الدستوري خوسيه مانويل ثيلايا روساليس وطرده من البلاد بصورة تعسفية، وهو ما أسفر عن تغيير النظام الديمقراطي بطريقة غير دستورية.

ثانيا، يطالب باستعادة الرئيس خوسيه مانويل ثيلايا روساليس لمهامه الدستورية على الفور وبصورة آمنة وبدون شروط.

ثالثا، أعلن أن أي حكومة تنشأ عن هذا الانقطاع غير الدستوري لن يُعترف بها.

رابعا، أصدر تعليمات للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بأن يحضر فورا اجتماع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى الذي سيعقد في ماناغوا، نيكاراغوا، وأن يجري جميع المشاورات الضرورية مع الدول الأعضاء في المنظمة بموجب المادة ٢٠ من الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

خامسا، أدان بشدة جميع أعمال العنف وبخاصة ما تردد عن الاحتجاز التعسفي لوزيرة الخارجية، باتريشيا روداس ووزراء آخرين في الحكومة، وكذلك عمدة سان بيدرو سولا وأفراد يرتبطون بهم، وطالب باحترام سلامتهم البدنية وأمنهم والإفراج عنهم فورا.

سادسا، دعا على الفور إلى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية يوم الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه، ٢٠٠٩ لاتخاذ أي قرارات تراها ملائمة وفقا لميثاق منظمة الدول الأمريكية والقانون الدولي وأحكام الميثاق الديمقراطي للبلدان الأمريكية.

أخيرا، أصدر تعليمات للأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة بالقرار.

السيد بالوش (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ والنرويج، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

في ٢٨ حزيران/يونيه، أدان وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بشدة الأعمال العسكرية الموجهة ضد الرئيس المنتخب ديمقراطيا ثيلايا وقسم من مجلس وزرائه، في انتهاك للنظام الدستوري في هندوراس. ويدعو الاتحاد الأوروبي إلى الإفراج الفوري عن جميع ممثلي الحكومة المحتجزين ويطالب جميع الأطراف والمؤسسات ذات الصلة بالإحجام عن العنف والسعي لإيجاد حل سريع وسلمي للحالة الراهنة. وينبغي القيام بذلك وفقا للنظام الدستوري القائم في هندوراس ومبادئ سيادة القانون والديمقراطية.

ويشدد الاتحاد الأوروبي على أهمية استعادة دستورية واستقرار الحالة السياسية والأمنية في البلد وأهمية ضمان إجراء انتخابات رئاسية نزيهة وشفافة وفي الوقت المحدد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. فقواعد الدستور واحترام حقوق الإنسان هما حجر الزاوية للحكم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم.

السيد مونيوث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إن ما حدث بالأمس في هندوراس هو ببساطة انقلاب ولا داعي لأي تزيين أو تفسير. وقد أصدرت الرئاسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية البيان التالي:

”ترفض الرئاسة المؤقتة لاتحاد أمم أمريكا الجنوبية محاولة الانقلاب في هندوراس رفضا قاطعا وتؤكد دعمها الكامل لحكومة خوسيه مانويل ثيلايا

المنتخبة دستوريا. ولا يعترف الاتحاد بأي حالة تنطوي على انتهاك للنظام الديمقراطي أو سيادة القانون أو تعرض استقرار جمهورية هندوراس للخطر. ويدين بصفة خاصة اختطاف الرئيس ثيلايا ووزرائه واستيلاء جماعات تسعى إلى زعزعة استقرار الديمقراطية على المباني الحكومية، ويعرب عن تصميمه على عدم الاعتراف بأي حكومة أخرى بخلاف الحكومة الشرعية والمنتخبة بصورة قانونية. ويطالب باستعادة الديمقراطية وعودة الرئيس المنتخب ديمقراطيا، خوسيه مانويل ثيلايا، إلى السلطة على الفور. وأخيرا، يعرب الاتحاد عن اقتناعه بأن الصراعات الداخلية ينبغي حلها داخل إطار المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون فحسب''.

وأخيرا، يدين إعلان أصدرته حكومة شيلي أمس أشد الإدانة الانقلاب في هندوراس الذي ينتهك النظام الدستوري في ذلك البلد ويستخف بأحكام ميثاق منظمة الدول الأمريكية ومؤسساتها الأساسية على نحو سافر. وتطالب حكومة شيلي باستعادة الديمقراطية في هندوراس وإعادة رئيسها المنتخب بصورة شرعية، خوسيه مانويل ثيلايا، إلى منصبه على الفور.

السيد مورينو فرنانديز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إننا نقدر ونؤيد عقد دورة الجمعية العامة هذه في الوقت المناسب للنظر في الأحداث المأساوية التي تقع في جمهورية هندوراس، الدولة الشقيقة في أمريكا اللاتينية والعضو البارز في هذه المنظمة.

وبصفتي رئيس المكتب التنسيقي لحركة عدم الانحياز، سأتلو كامل البيان الذي أقره مؤخرا الأعضاء الـ ١١٨ في حركة عدم الانحياز بشأن الحالة الناجمة عن الانقلاب على الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس:

''يعرب مكتب تنسيق حركة عدم الانحياز عن أشد الإدانة للانقلاب الذي وقع في الساعات الأولى من صباح الأمس الأحد، ٢٨ حزيران/يونيه، ضد الرئيس الدستوري لجمهورية هندوراس، الدولة الشقيقة التي تتمتع بالعضوية الكاملة في حركة عدم الانحياز.

''ويرفض مكتب التنسيق رفضا قاطعا الانتهاك الذي وقع في هندوراس للنظام الدستوري الديمقراطي، فضلا عن جميع أعمال العنف المرتكبة ضد شعب ذلك البلد وحكومته الشرعية.

''وإذ يكرر مكتب التنسيق تأكيد التزامه بالمبادئ والأهداف التي تحكم حركة عدم الانحياز، بما في ذلك مبدأ رفض التغيير غير الدستوري للحكومات، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى أن يدين بشدة الانقلاب الذي حدث في جمهورية هندوراس.

''ويعرب مكتب التنسيق عن دعمه الكامل لشعب جمهورية هندوراس وحكومتها الدستورية وتضامنه معهما بشكل تام في الظروف الراهنة، ويدعو إلى إعادة بسط سيادة القانون في ذلك البلد وإلى القيام فورا وبدون شروط بإعادة تنصيب الممثل الشرعي الوحيد لشعب هندوراس، الرئيس مانويل ثيلايا''.

إن الموقف الواضح لحركة عدم الانحياز، الذي تلوت بيانا بشأنه للتو، يجسد رأي المجتمع الدولي الرافض بالإجماع للانقلاب في هندوراس. فقد أعرب العديد من الحكومات والمنظمات الدولية والشخصيات، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة، عن رأيهم في هذا الصدد بصوت قوي وموحد بالفعل.

وأود الآن أن أواصل الإدلاء ببياني بصفتي الوطنية، بالنيابة عن جمهورية كوبا، حكومة وشعبا. بادئ ذي بدء، أود أن أؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل المكسيك باسم مجموعة ريو، وممثل فنزويلا باسم البديل البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية.

تندد كوبا بشدة بالانقلاب العسكري الوحشي والإجرامي الذي وقع في الدولة الشقيقة جمهورية هندوراس، وتدعو إلى إعادة بسط سيادة القانون فورا في ذلك البلد. وإذ تصرف العسكريون الموالون للانقلاب على غرار أشد الديكتاتوريات وحشية وعنفا في أمريكا اللاتينية في الماضي، فقد هاجموا مقر إقامة الرئيس ثيلايا تحت جنح الظلام وبقوة السلاح.

لقد قاموا بالانقلاب لإسكات صوت الشعب ومنع إجراء استفتاء ديمقراطي هام كان سيجري يوم الأحد في هندوراس. وقام العسكريون الموالون للانقلاب باختطاف وضرب وزيرة الخارجية باتريشيا روداس وسفراء كوبا ونيكاراغوا وفنزويلا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. ويتعرض أعضاء آخرون في الحكومة الهندوراسية الدستورية وأقاربهم للاضطهاد والإهانة.

وتُذكِّرنا الأحداث المأساوية في هندوراس على الفور بأحداث مماثلة كثيرا ما وقعت في أمريكا اللاتينية. فكيف لنا أن ننسى الطائرات والدبابات التي قامت، في عهد الجنرال بينوشيه، بقصف القصر الرئاسي في سانتياغو، شيلي، في ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، حيث مات الرئيس سلفادور أليندي ميتة بطولية؟ وكيف لنا أن ننسى الانقلاب الدموي على الرئيس جاكوبو أربينث في غواتيمالا؟ وكيف لنا أن ننسى الحكومات العسكرية التي تسببت بقتل الآلاف على أرض كثير من بلدان أمريكا اللاتينية في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي؟ وكيف لنا أن ننسى محاولة الانقلاب الغادر على الرئيس تشافيز في فنزويلا عام ٢٠٠٢، التي أحبطها الناس في الشوارع؟

إن الانقلاب الماكر في هندوراس انقلاب علينا جميعا. وهو انقلاب على القيم المقدسة التي تدعمها الأمم المتحدة. وينبغي ألا يمر بدون عقاب. ولا يمكننا أن نتفاوض مع من شاركوا في الانقلاب، لأن ذلك سيجعلنا ضالعين في إضفاء الشرعية على حكومة مُغتَصِبة نُصِّبت باستخدام القوة.

وتدعو كوبا جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وجميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي إلى التنديد بالانقلاب بصورة لا لبس فيها، وعدم الاعتراف بالسلطات الغاشمة التي فرضت نفسها على هندوراس، والمطالبة بإعادة بسط سيادة القانون في ذلك البلد، بما في ذلك إعادة التنصيب الفوري والكامل للرئيس مانويل ثيلايا، الممثل الشرعي الوحيد لشعب هندوراس.

وكوبا ترتبط بهندوراس ارتباطا وثيقا بحكم التاريخ. فخلال فترة العصيان في كوبا في القرن التاسع عشر، كانت هندوراس ملاذا للعديد من المقاتلين من أجل الاستقلال الذين طُرِدوا من وطننا بتهمة التآمر على السلطة الاستعمارية. وفي أوقات الأزمة، قدمت كوبا دوما دعمها وتضامنها، إلى شعب هندوراس بما في ذلك أثناء الأوقات التي لم تكن فيها أي علاقات دبلوماسية بين حكومتينا.

وقد قال خوسيه مارتي، رائد استقلال كوبا، عن حق، إن هندوراس دولة سخية يجب أن نثق بها. وكوبا تثق تماما بشعب هندوراس. والذين يدعون إلى الكراهية والعنف لن ينالوا من إرادة شعب متواضع لكنه شجاع وغير جاحد ما انفك، منذ عهد قائد المتمردين ليمبيرا ومتبعا مثال الوطني فرانسيسكو مورسان، يبدي روح مقاومة لا تقهر ودفاعا عن العدالة.

ولا يمكن محو التاريخ في لحظة. وعاجلا وليس آجلا، سيشع نور الحقيقة والعدالة مرة أخرى على وطن موروازان. فأمريكا اللاتينية أخذت العبرة وتغيرت بشكل كبير. وزمن الديكتاتوريات العسكرية والحكومات المفروضة بالقوة ولى ولن يعود أبدا. ولن تسمح منطقتنا بخطوة إلى الوراء في كفاحها من أجل بناء مستقبل أفضل لشعوبنا. ويمكن لشعب هندوراس وحكومتها الدستورية أن يُعوِّلا دوما على تضامن كوبا ودعمها غير المشروط.

السيدة روبياليس دي تشامورو (نيكاراغوا) (تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نود الإعراب عن تأييدنا للبيانات التي أدلي بها بالنيابة عن مجموعة ريو والبديل البوليفاري للأمريكتين وحركة عدم الانحياز.

ونود أن نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كنت أحسب أنه لن يتعين علينا أن نجتمع مرة أخرى مطلقا بشأن مسألة أمريكا الوسطى، التي اضطررنا لتناولها في هذا المحفل ذاته في الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة أعمال العدوان في منطقتنا، وبخاصة ضد بلدنا. وكنت أظن أن تلك أحداث من مخلفات الماضي؛ لكننا هنا جميعا اليوم للالتزام برفض أي عمل من أعمال العدوان ضد شعب هندوراس ونظامه الدستوري أو ضد أمريكا الوسطى وعدم السماح بذلك ثانية على الإطلاق.

فجر أمس، تعرضت جمهورية هندوراس، وطن فرانسيسكو موراسان، بطل استقلال أمريكا الوسطى والأب المؤسس له، للإهانة والانتهاك وديست تحت أقدام زمرة من جنود هندوراس الذين قاموا بانقلاب وهم مأجورون من القلة الحاكمة في هندوراس التي لم تفهم بعد الواقع الجديد لشعوبنا وأن الشعب هو السيد الحقيقي الوحيد في جميع بلدان العالم. وتود نيكاراغوا أن تقول لشعب هندوراس الشقيق إن أمة ساندينو ترفض الانقلاب بأشد العبارات. ولن ندخر وسعا لضمان عودة شقيقنا الرئيس خوسيه مانويل ثيلايا إلى مهامه، وبالتالي استعادة القانون الدستوري والنظام في هندوراس بصورة كاملة. وندعو شعب هندوراس إلى أن يواصل التعبئة بصورة سلمية، مسلحا بشجاعته التاريخية، وأن يمنع من قاموا بالانقلاب من أن يصبحوا جلاديه.

وينبغي لمن قاموا بالانقلاب، وهم دمى تعسة لجناح يميني ينتمي إلى الماضي، أن يعرفوا أن الأمريكتين بالكامل، من كندا وحتى تييرا ديل فويغو وللمرة الأولى في تاريخهما، رفضتا وأدانتا بالإجماع وبأوضح العبارات الانقلاب الذي وقع أمس. كما ينبغي أن يعرفوا أن الجمعية العامة تطالب باحترام سيادة القانون وبأن يعود الرئيس ثيلايا إلى تيغوسيغالبا فورا ودون شروط بوصفه الزعيم الدستوري الوحيد لهندوراس. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعرفوا أن زعماء البديل البوليفاري للأمريكتين بدأوا اجتماعا في ماناغوا الليلة الماضية حيث أدانوا الانقلاب الذي نفذه الجنود إدانة مطلقة وحازمة وبأغلبية ساحقة. كما ينبغي أن يعرفوا أنه بعد مؤتمر القمة المعقود في ٢ حزيران/يونيه والذي تم خلاله وضع حد لاستبعاد كوبا المقيت، أدانت منظمة الدول الأمريكية أمس أيضا تعليق النظام الدستوري بأشد العبارات. وينبغي أن يعرفوا أن زعماء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومجموعة ريو، وكذلك زعماء البديل البوليفاري، يعلنون مواقفهم بنفس الإيمان الراسخ في هذه اللحظة تحديدا في ماناغوا عاصمة نيكاراغوا. وينبغي أن يعرفوا أنه لا يوجد أي ركن في الأمريكتين أو العالم سيعترف بمن نفذوا الانقلاب. وأينما اختبأوا، فإننا سنريحهم بقوة الديمقراطية وتضامن شعوب موراسان وساندينو ومارتي وبوليفار وسان مارتن. وينبغي أن يعرفوا أنه لم يعد هناك أي من جمهوريات الموز في القارة يمكن لحكومات الأوليغاركية أن تواصل فيها استغلال شعوب الأمريكتين مع الإفلات من العقاب.

والمفارقة المأساوية أن من نفذوا الانقلاب يزعمون أنهم يعملون لصالح الديمقراطية في الوقت الذي لا يقيمون فيه وزنا لشعب ذي سيادة ويحرمونه من حقه غير القابل للتنازل في التعبير عن نفسه في استفتاء شعبي. ووقاحة المنطق الذي تستخدمه تلك البقايا من تاريخ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واضحة. تصوروا فحسب رجعية منفذي الانقلاب وطابعهم اليميني المتطرف والذين ارتكبوا الخيانة العظمى لأن رئيسهم المنتخب ديمقراطيا تجرأ، في سياق تنفيذه لقانون بشأن مشاركة المواطنين، على استشارة الشعب بخصوص استفتاء محتمل في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل. وبعبارة أخرى، فإن من نفذوا الانقلاب فعلوا ذلك لأن رئيس جميع أبناء هندوراس التمس رأي شعبه بشأن احتمال إجراء استفتاء. فما الذي كان سيحدث لو أن الرئيس ثيلايا أجرى الاستفتاء بشكل مباشر؟ ربما كان قد نُفذ فيه حكم الإعدام رميا بالرصاص مباشرة عوضا عن إجباره على الذهاب إلى المنفى.

مَن الذي يمكنه الحديث عن الانتخابات في هندوراس في هذه اللحظة؟ بالنظر إلى الظروف التي تواجه شعب هندوراس، لا يمكننا أن نتكلم عن الانتخابات. من الذي سيدعو إليها؟ هل هم مدبرو الانقلاب العسكري الذين انتهكوا الدستور؟ قبل أن يمكننا الحديث عن الانتخابات، يجب علينا استعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا ورئيسها.

إننا نحذر من أي إراقة للدماء في هندوراس ونطالب بالإفراج عن من اختطفوا أو اختفوا فورا وبدون شروط. وبالمثل، فإننا ندين العنف الذي اختطفت في غضونه الوزيرة باتريشيا روداس خلال ساعات أمس. فهي امرأة أبدت شجاعة لا تصدق في خدمة العدالة ونضال الشعوب المتضامنة. ونحن نشجب وندين أيضا الاختطاف الجبان والعنيف لسفراء جمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا ونيكاراغوا الذين رافقوا الوزيرة روداس. وذلك الانتهاك الصارخ للقانون الدولي، وبخاصة اتفاقية فيينا، هو عمل عدواني ضد بلداننا؛ لن يفلت مرتكبوه من العقاب.

وفضلا عن ذلك، فإن ديمقراطية هندوراس هي التي عانت أشد المعاناة. ولن يتمكن قانون عرفي ولا حظر تجول من إسكات نداءات شعب هندوراس المطالبة بالحرية التي انتزعت منه. فالغلبة ستكون للشعب والرئيس ثيلايا وحكومته، إلى جانب شعوب الأمريكتين والدعم الإجماعي من قبل المجتمع الدولي بأسره.

وفي هذا الوقت العصيب، أود أن أُذكر بتراتيل ترجع إلى حقبة تحررنا من دكتاتورية سوموزا لأقول لأبناء هندوراس أنهم ملاّك تاريخهم ومهندسو تحريرهم. وأود أيضا أن أُذكر الجنود الذين نفذوا الانقلاب بأن أبناء موراسان لا يمكن خيانتهم ولا يمكن أن يستسلموا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر سفيرة نيكاراغوا، الممثلة القديرة لشعب وحكومة ساندينو البطل، على كلماتها الشجاعة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.